14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
الأحد 25 يوليو 2010 م - العدد (14891) السنة الثانية و الأربعون

مجلس النواب يستكمل مناقشته لمشروع قانون التعليم العالي

صنعاء / سبأ:

استكمل مجلس النواب في جلسته المنعقدة صباح أمس برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي مناقشة مشروع قانون التعليم العالي في ضوء تقرير لجنة التعليم العالي والشباب والرياضة عن نتائج دراستها ومناقشتها لهذا المشروع.

وقد بينت التعديلات المطروحة على مشروع القانون من قبل نواب الشعب تصنيف مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي من حيث مستوى وتنوع البرامج التي تقدمها إلى الجامعة والكلية الجامعية والمعهد العالي وأي مؤسسة تعنى بالتعليم العالي وفقاً لقرار إنشائها.

جلسة مجلس النواب أمس

التعديلات المطروحة على مشروع قانون التعليم العالي:

تحديد مدة رئيس الجامعة بأربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة

إنشاء مجلس أمناء في كل جامعة حكومية ممن يحملون الدرجات الجامعية الأولى كحد أدنى

يصدر بتسمية أعضاء مجلس أمناء الجامعة الحكومية قرار من رئيس الوزراء بناءً على عرض الوزير

اختصاصات مجلس أمناء الجامعة الحكومية تتحدد في ترشيح رئيس الجامعة ودعم الجامعة ومجالسها

تصنف مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي من حيث البرامج التي تقدمها وفقاً لقرار إنشائها

وتخضع مؤسسات التعليم العالي الحكومية والأهلية في إنشائها لمعايير الاعتماد العام والخاص،كما تلتزم في استمرار متابعة أدائها بمعايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي المقررة ، ولا يجوز للجامعات والكليات والمعاهد العليا الأجنبية ممارسة التعليم العالي في اليمن سواء بنظام الانتظام أو الانتساب أو التعليم المفتوح أو التعليم عن بعد إلا إذا كانت معترفاً بها في بلد إنشائها وعبر فروع لها تؤسس في الجمهورية وأن تكون حاصلة على ترخيص بمزاولة التعليم العالي من الوزارة وفقاً لأحكام هذا القانون والقوانين النافذة.

وأشارت مواد مشروع القانون إلى أن تعامل الجامعات والكليات والمعاهد العليا والأكاديميات الأجنبية التي ترغب في فتح فروع لها في اليمن وفقاً لأحكام قانون الجامعات والمعاهد العليا والكليات الأهلية ولائحته التنفيذية.

وبين مشروع القانون أن اللغة العربية هي لغة التدريس في مؤسسات التعليم العالي ولمجالس المؤسسات أن تقرر استعمال لغة أخرى للتدريس في التخصصات التي تتطلب ذلك.

ويخضع مالكو مؤسسات التعليم العالي الأهلية للالتزامات الناشئة عن تطبيق قانون العمل إزاء جميع العاملين في تلك المؤسسات.

ويصدر بتعيين رئيس الجامعة قرار جمهوري بناء على موافقة رئيس مجلس الوزراء وعرض الوزير، ويختار من بين ثلاثة أعضاء من هيئة التدريس يرشحهم مجلس الأمناء، ويشترط في رئيس الجامعة الحكومية أن يكون حاصلاً على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها ومرتبة الأستاذية مع عشر سنوات خبرة في العمل الأكاديمي والإداري في جامعة معتمدة بعد الدكتوراه.

وتحدد مواد مشروع القانون مدة رئيس الجامعة بأربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة وينشأ بموجب هذا القانون في كل جامعة حكومية مجلس يسمى (مجلس الأمناء) ممن يحملون الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى، و مقره الجامعة ويؤلف من ثلاث شخصيات عامة يختارهم رئيس مجلس الوزراء- أعضاء، وأربع شخصيات أكاديمية بدرجة أستاذ يرشحهم الوزير-أعضاء ، وثلاث شخصيات تمثل رجال الأعمال ترشحهم الغرفة التجارية والصناعية في أمانة العاصمة أو المحافظات - أعضاء، ورئيس الجامعة - عضواً.

ويصدر بتسمية أعضاء مجلس أمناء الجامعة الحكومية قرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض الوزير،ويختار أعضاء مجلس الأمناء رئيساً ومقرراً له من بين أعضائه في أول اجتماع يعقده على أن لا يكون رئيس الجامعة رئيساً لمجلس الأمناء وألا يكون عضو هيئة التدريس في الجامعة عضواً في مجلس أمنائها.

ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الأمناء وأي مجلس آخر في إطار الجامعة، ويستثنى من ذلك رئيس الجامعة.

وحدد مشروع القانون مدة مجلس الأمناء أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة،كما حدد المشروع اختصاصات مجلس أمناء الجامعة الحكومية بترشيح رئيس الجامعة ودعم الجامعة ومجالسها وتعزيز القيم والأعراف الأكاديمية وترسيخها وتعزيز الاستقلالية الأكاديمية والمالية والإدارية للجامعة وتمكينها من أداء رسالتها وتحقيق أهدافها.

وتقييم أداء الجامعة ومدى التزامها بتنفيذ القوانين واللوائح والنظم النافذة واعتماد مشاريع الخطط التنفيذية للمنشآت الجامعية وتجهيزها، وتحديثها، وصيانتها وإقرار الخطط الاستثمارية للجامعة في إطار السياسة العامة للدولة ومراقبة مدى الالتزام بتنفيذ الخطط التنفيذية المقرة وفتح قنوات التواصل بين الجامعة والمجتمع بما يمكن من ربط البرامج الدراسية والبحثية باحتياجات ومتطلبات التنمية وسوق العمل ومساعدة الجامعة للحصول على مصادر دخل أخرى لتحسين أدائها وفقاً للقانون.

وكذا إقرار الحسابات الختامية للجامعة وجميع الوحدات التابعة لها، واعتماد الموازنة السنوية، ومراجعة تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وإبداء الملاحظات وتقديم التوصيات اللازمة للجامعة للعمل على تنفيذها.والنظر في أي أمور تتعلق بالجامعة يعرضها رئيس مجلس الأمناء مما لا يدخل في صلاحيات أي مجلس من المجالس المنصوص عليها في هذا القانون.كما واصل المجلس في جلسته هذه الاستماع إلى تقرير لجنة الشؤون المالية حول مشروع تعديل قانون ضريبة الدخل.واقر المجلس أن يدرج في جدول أعماله تقرير لجنة الدفاع والأمن حول شكوى أهالي منطقة الحمى (الحسني) بني الحارث.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه وسيواصل أعماله اليوم الأحد بمشيئة الله تعالى.

حضر الجلسة وزير شؤون مجلسي النواب والشورى أحمد محمد الحكلاني ونائب وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور محمد محمد مطهر وعدد من المسئولين المعنيين في الوزارة.

في ورشة العمل الخاصة بتحديث الإستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية (2011 – 2015م)

د. الراعبي : تحقيق الهدفين (4 و 5) من أهداف الألفية أولوية أساسية للاستراتيجية

صنعاء / بشير الحزمي :

عقدت أمس في العاصمة صنعاء ورشة العمل الخاصة بتحديث الإستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية للأعوام 2011 – 2015م (تحديد أولويات الإستراتيجية وأولويات التدخل) التي نظمها قطاع السكان بوزارة الصحة العامة والسكان ممثلاً بالإدارة العامة للصحة الإنجابية بالتعاون مع شركاء التنمية.

وفي افتتاح الورشة أكدت الدكتورة جميلة صالح الراعبي وكيلة وزارة الصحة لقطاع السكان أهمية الشراكة بين مختلف الأطراف في الجهات الحكومية وغير الحكومية والجهات المانحة لوضع الإستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية (2011 – 2015م) في كافة مراحلها.

وقالت إن الهدف من عقد هذه الورشة هو وضع وتحديد أولويات الصحة الإنجابية المبنية على الهدفين الرابع والخامس من أهداف الألفية وهو ما انعكس في خطط وزارة الصحة وفي الإستراتيجيات القطاعية.

وأوضحت أن قطاع السكان بوزارة الصحة سيركز في الفترة القادمة –من خلال الإستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية –على صحة المواليد، وخفض وفيات الأمهات، وتغطية الاحتياجات من وسائل تنظيم الأسرة.

وأشارت إلى أن هناك العديد من التحديات التي لا تزال تواجه القطاع الصحي في بلادنا رغم التحسن الكبير في الخدمات الصحية ونسبة تغطيتها على المستوى الوطني.

وأكدت أهمية تحسين قضايا الصحة الإنجابية في الخطة الخمسية الرابعة للتخفيف من الفقر وأن يشار إليها بوضوح.

وقالت : إن قطاع السكان قد خطى خطوات كبيرة مع شركاء التنمية، متمنية أن تتواصل هذه العلاقة، وأن تكون واضحة وفاعلة خلال الفترة القادمة، وأن تسهم هذه الشراكة في إنجاز الإستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية مع نهاية 2010م.

من جانبها استعرضت الدكتورة إيمان القباطي مدير عام الصحة الإنجابية بوزارة الصحة العامة والسكان وضع الصحة الإنجابية في اليمن من خلال المؤشرات والتدخلات المنفذة في الفترة الماضية.

د. الراعبي ورشة العمل بتحديث الإستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية

وقالت : إن الهدف من عقد هذه الورشة هو تحديد أولويات الإستراتيجية القادمة للصحة الإنجابية مع أولويات التدخل، موضحة المراحل والخطوات المطلوبة لإنجاز هذه الإستراتيجية بمشاركة كافة الشركاء على المستويين الوطني والمحلي.

إلى ذلك قامت الدكتورة نجيبة عبدالغني بتقديم عرض تحليلي للوضع الذي تم من قبل خبراء الإستراتيجية من خلال العمل الميداني والزيارات للمرافق والمراكز الصحية في عدد من المحافظات، من أجل التعرف على أبرز المشاكل التي تعاني منها مراكز تقديم خدمات الصحة الإنجابية في المحافظات والمديريات، والعمل على تحديد الأولويات والتدخلات التي ينبغي التركيز عليها في الإستراتيجية القادمة.

هذا وقد ناقشت الورشة –التي شارك فيها عدد من مديري الصحة الإنجابية في المحافظات والمديريات ومسؤولي الصحة الإنجابية في الجهات الحكومية وغير الحكومية وممثلي شركاء التنمية الدوليين – خمسة محاور رئيسية تناولت الوضع الراهن لمركز تقديم الخدمة المجتمعية لخدمات الرعاية الأولية في المراكز والوحدات الصحية، والمستشفيات في المحافظات والمديريات، والموارد البشرية، والشركاء الدوليين والتنسيق بينهم، والشركاء المحليين.

اليمن تتسلم رئاسة الشبكة العربية وتطلق الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

صنعاء / لؤي عباس غالب :

تحتضن صنعاء العاصمة غداً وبعد غد المؤتمر الإقليمي الثاني للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد الذي يقام تحت شعار((الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد ودور المعنيين في تفعيلها وآليات تفعيل الجهود الوطنية في هذا المجال من خلال الاستفادة من التجارب الحقيقية في المنطقة وخارجها)) .

وقالت الدكتورة بلقيس أبوأصبع نائب رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد إن انعقاد هذا المؤتمر يأتي في ظل التحديات التنموية التى توأجهها بلداننا العربية حيث يعتبر الفساد من أخطرها باعتباره المعيق الحقيقي لمسار التنمية في تفرعاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ليس في بلداننا العربية فحسب بل وفي العالم بأسره .

د . بلقيس أبو إصبع

وأوضحت في تصريح خاص لـ (14اكتوبر) أن أهمية هذا المؤتمر تأتي من جانبين الاول هو أهمية الموضوع الذي يناقشه حيث سيتم خلال هذا المؤتمر استعراض وعرض الكثير من التجارب الدولية الناجحة بغية الاستفادة منها بما يساعد في تجاوز الكثير من العقبات بحيث نعرف إلى أين وصل الآخرون ونبدأ من حيث انتهوا هذا من جانب.

أما الجانب الآخر فان اهمية هذا المؤتمر تنبع من أهمية الشبكة العربية للنزاهة ومكافحة الفساد التى تضم 13 دولة عربية و أجهزة مكافحة الفساد داخل هذه الدول التي تعتبر بمثابة منبر إقليمي يستطيع من خلاله الجميع اللقاء والتحاور والوصول الى خلاصة بأفضل التجارب والممارسات في مجال مكافحة الفساد. واصفة الشبكة بأنها دليل تستطيع من خلاله كل الدول ان تتعلم وأن تكتسب الكثير من المهارات في هذا المجال... لافتة الى ان باب الانتساب والعضوية لايزال مفتوحا لانضمام بقية الدول العربية ...

وحول أهم مخرجات هذا المؤتمر قالت أبوأصبع إن المؤتمر سيشهد إطلاق الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في اليمن وهي إستراتيجية صيغت بالشراكة مع جميع الجهات المعنية بمكافحة الفساد من جهات رسمية وغير رسمية بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وأطلق عليها (المنظومة الوطنية للنزاهة) وهي التى كان عليها عبء إعداد الإستراتيجية والتى سيكون عليها عبء تنفيذها .

وأشارت الدكتورة بلقيس إلى الجهود التي سبقت إعداد الإستراتيجية بالقول: لقد قمنا بتشكيل لجنة أسميناها لجنة مكافحة الفساد وهي لجنة مشكلة من جميع شركائنا سواء في المنظمة الوطنية للنزاهة أم في الجهات المانحة التى ستقدم الدعم لتطبيق وتنفيذ هذه الاستراتيجية.

ولفتت الى ان الموضوع الآخر المهم وما يجب التأكيد عليه في المؤتمر هو انتقال رئاسة الشبكة العربية للنزاهة ومكافحة الفساد من الأردن إلى اليمن وسيتم أيضا انتخاب رئيس الشبكة العربية القادم لما بعد دورة اليمن الذي سيشغل منصب النائب لليمن في الدورة التى ستبدأ غداً .

وعن المشاركين في هذا المؤتمر اوضحت أن هناك الكثير من الشخصيات والمعنيين بمكافحة الفساد على المستوى الإقليمي والمستوى الدولي من رؤساء هيئات مكافحة الفساد ووزراء عدل عرب ومن منظمات دولية معنية بهذا الموضوع وعدد من الخبراء المختصين في هذا المجال في عدد من الدول العربية والأجنبية ... كما سيشارك في المؤتمر عدد من رؤساء جمعيات الشفافية والنزاهة لمناقشة أفضل السبل والاستراتيجات لمكافحة الفساد في الوطن العربي وفي العالم.

وعن آلية انتخاب رئاسة الشبكة قالت الدكتورة بلقيس: اتفقنا في مؤتمر سابق في عمان على أن انتخاب رئاسة الشبكة يتم حسب أولوية إنشاء الهيئات المتخصصة وقد كانت الأردن أول دولة عربية تنشئ هيئة ثم تلتها اليمن بإنشاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد.